

السّدرَة

www.epda.rak.ae

يوليو 2015 | المجلد 1 | العدد 7

المدير التنفيذي للهيئة ضمن وفد دولة الإمارات في مؤتمر الأطراف الثاني عشر لاتفاقية رامسار

الذي يؤدي إلى تقليل من تأثير تغير المناخ بالإضافة إلى أهمية نشر التوعية والتثقيف حول قيمة الأراضي الرطبة وفوائد النظم الإيكولوجية بين المجتمعات المحلية بما في ذلك تعزيز التعاون مع أصحاب المصالح للمحافظة على الأراضي الرطبة. ويبحث المؤتمر أهمية الأراضي الرطبة في حل مشكلة شح المياه العالمية حيث تشكل الأراضي الرطبة حلا مستدام للموارد الطبيعية مثل توفير المياه والغذاء للإنسان والعديد من الخدمات الأخرى. كما تناول المؤتمر أهمية الأراضي الرطبة في خفض الكوارث الطبيعية كالصحح وتدهور الأراضي والأعاصير وأهمية القيام ببرامج لتخفيف آثار تغير المناخ من خلال نظم الأراضي الرطبة التي تعمل على تخزين الكربون بشكل فعال. وتم كذلك دعم القرار المتعلق بأهمية ادراج اللغة العربية كلفة رسمية في الاتفاقية وذلك ضمن خطة تدريجية خلال السنوات القادمة.

شارك الدكتور سيف الغيص المدير التنفيذي للهيئة جلسة متعلقة بالمجموعة الآسيوية لمناقشة بعض مسودات القرارات في الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف بشأن اتفاقية الأراضي الرطبة



، ذات الأهمية العالمية "رامسار"، حيث يؤكد المؤتمر دور الدولة في دعم الاتفاقية على الصعيد الإقليمي والدولي. الذي عقد بجمهورية الأوروغواي من فترة 1 - 9 يونيو 2015. كان المؤتمر قد ناقش أهمية تأثير تغير المناخ على الأراضي الرطبة والدور المهم والحيوي لها في مجال خفض مستويات الكربون وامتصاصه

المها العربي.. حيوان صحراوي مهدد بالانقراض

أصبحت الإمارات اليوم موطناً لأكبر عدد من المها في العالم حيث تضم نحو 4500 رأساً، يوجد حوالي 3500 إلى 3700 منها في المحميات والمزارع الخاصة في جزيرة صير بني ياس وحديقة الحيوانات في العين والوثبة والجرف. ونتيجة لاختار المها العربي انتقلت المها من فئة الحيوانات المهددة بالانقراض إلى فئة "الوضع الحرج" وفقاً للقائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض الصادرة عن الاتحاد الدولي لصون الطبيعة.

تعتبر المها العربية من أكبر الثدييات الصحراوية التي تعيش في المنطقة العربية وتمثل جزءاً مهماً من التراث العربي على مر التاريخ. وتعتبر المها العربي أكبر الاقبار الوحشية العربية، وهي من مخلوقات الصحاري الشاسعة التي تمكنت من العيش في مناطق لاماء فيها ولا شجر. وعضواً عن ذلك كانت تعتمد على الرطوبة التي تحصل عليها من طعامها ويمكنها الاحتفاظ بالماء من خلال تكييف خاص لجهاز الكلى. المها العربية نوعاً مهدداً بالانقراض، إذ أنها تُصنّف على أنها من الأنواع الموضوعة ضمن الدرجة الأولى من الحيوانات الداخلة في نطاق حماية الاتفاقية الدولية لحظر الإتجار بالأنواع المهددة (CITES)، وتعرضت المها العربي التي كانت تجوب منطقة شبه الجزيرة العربية برمتها للانقراض كحيوان بري في مطلع الستينات. إلا أن صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (رحمه الله) أمر بحمايتها وتوفير المحميات الطبيعية لها حتى تتوالد وتتكاثر. وبفضل النجاح الكبير الذي حققتها جهود الشيخ أيد في حماية وتوطين المها العربية



رسالتنا :

التميز في تقديم خدمات الرقابة والتوعية البيئية و تعزيز مفهوم المواطنة والوطنية البيئية من خلال تطبيق القوانين والتشريعات واستثمار علاقتنا مع الشركاء واجراء الدراسات والبحوث التي تساهم في حماية مواردنا الطبيعية..

رؤيتنا :

حماية البيئة واستدامة مواردها .

مناسبات بيئية

يوم التصحر ... 17 يونيو 2015

تحت شعار : كل شيء بثمن.. لنستثمر في التربة السليمة

الأرض من النجاح ما جعل منها نموذجاً تطمح الدول الأخرى للوصول إليه أو على الأقل الاستفادة منه. ذلك بفضل الإدارة الاستراتيجية الإماراتية لمشكلة التصحر ومكافحته حيث تعد تجربة دولة الإمارات نموذجاً مثالياً للتعاظم الحكومي الفعال، المنبثق من رؤية واعية للقضايا البيئية الملحة من قبل قياداتها الرشيدة والتي مكنت الدولة، على مدى العقود الثلاثة الماضية، من تطوير الآثار الخطيرة لتلك المشكلة، والحد من تداعياتها البيئية الضارة.

التجربة الإماراتية في مقاومة التصحر

لم تكن الإمارات العربية المتحدة بمنأى عن تبصير حقيقة مشكلة التصحر فهي أمر واقع تفرضه مجموعة من التحديات البيئية للدولة؛ كالتطبيع الصحراوي الصعبة التي تمتد على نحو 80% من مساحة الدولة والتزايد المطرد في الأنشطة الصناعية المرتبطة بالنفط، وما تفرزه من مخلفات تؤذي البيئة وارتفاع معدل النمو السكاني الذي وصل معدله حالياً إلى (5.6%)، والذي يعتبر من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم. والمناخ الصحراوي الحار حيث تصل درجات الحرارة في فصول الصيف إلى 47 درجة مئوية، ورغم المصاعب الكثيرة فقد لاقت تجربة الإمارات في مجال مقاومة التصحر وتخصير الأرض من النجاح ما جعل منها نموذجاً تطمح الدول الأخرى للوصول إليه أو على الأقل الاستفادة منه. وذلك بفضل الإدارة الاستراتيجية الإماراتية لمشكلة التصحر ومكافحته حيث تعد تجربة دولة الإمارات نموذجاً مثالياً للتعاظم الحكومي الفعال، المنبثق من رؤية واعية للقضايا البيئية الملحة من قبل قياداتها الرشيدة والتي مكنت الدولة على مدى العقود الثلاثة الماضية، من تطوير الآثار الخطيرة لتلك المشكلة، والحد من تداعياتها البيئية الضارة. فقد وقعت الإمارات العديد من الاتفاقيات في مجالات مكافحة التصحر، واستضافت وشاركت باجتماعات على مستويات دولية وإقليمية عدة، ونظمت مؤتمرات وندوات وحلقات دراسية وورش عمل، كما أسست إدارات وأطلقت برامج وأنشطة، وبلورت معظم تلك الفعاليات باعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر، لتنظم وتقود الكثير من الجهود والأنشطة الفاعلة في هذا المجال. انتهت الدولة سياسة زراعية ذات رؤية بعيدة تستهدف تحقيق التوازن بين الأمن البيئي والأمن الزراعي نظراً لاستحواذ قطاع الزراعة على نسبة مرتفعة من استهلاك المياه بالدولة من خلال تطبيق الأنماط الزراعية المستدامة كالزراعة العضوية والزراعة المائية وتشجيع زراعة النباتات التي تتحمل الملوحة والجفاف وتعزيز استخدام المياه المستعملة المعالجة. إضافة إلى التشجيع على زراعة الأنواع المحلية، وهنا نشير بالذكر إلى مبادرة المليون وواحد شجرة التي أطلقتها هيئة حماية البيئة والتنمية لزيادة عدد أنواع الأشجار المحلية.

الأثار الناتجة من التصحر

يؤثر التصحر على سدس سكان العالم، كما يؤدي إلى انخفاض خصوبة التربة وبنية التربة في نحو 47% من مناطق الأراضي الجافة التي تشكل الأراضي المزروعة وتربي الأراضي المزروعة المروية التي تبلغ نسبتها 30% من مناطق الأراضي الجافة ذات الكثافة السكانية العالية والإمكانات الزراعية. وتشير تقارير مكافحة التصحر والجفاف عام 2014 إلى أن ما يقرب من 1.5 مليار شخص من سكان العالم يعتمدون على مناطق متدهورة التربة. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2020 سيهاجر نحو 60 مليون نسمة من المناطق المتصحرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نحو شمال أفريقيا وأوروبا. كما يضر العالم سنوياً من 20 ألفاً إلى 50 ألف كيلومتر بسبب تدهور الأراضي على طول أفريقيا، حيث تحتل الأراضي الجافة المعرضة أو المتضررة أن خطر التصحر نسبة 43% من الإقليم ومن المتوقع أن تفقد أفريقيا ثلثي الأراضي الزراعية بحلول عام 2025. كما يتسبب تدهور الأراضي حالياً في خسارة 3% من الإنتاج الزراعي المحلي سنوياً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

جهود دولية لمقاومة التصحر

أطلق الاتحاد الأوروبي (EU)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) بالتعاون مع أمانة مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي (ACP)، برنامجاً يعرف باسم تدابير مكافحة التصحر، تبلغ تكلفته 41 مليون يورو ويوم 4.5 سنوات بهدف تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي واستعادة المناطق الجافة والمتدهورة في أقاليم إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي. ويقول القائمون على إدارة البرنامج أنه بالغ الأهمية بالنسبة لمكافحة الجوع والفقير وتعزيز الاستقرار وبناء القدرة على الصمود ومرونة الاستجابة إزاء عواقب تغير المناخ في بعض من أشد المناطق ضعفاً في العالم. وفي إفريقيا، تستند جهود البرنامج إلى مشروع آخر كبير هو مبادرة الجدار الأخضر العظيم في الصحراء والساحل، الذي نفذ في عام 2007 وسرعان ما أضحت المبادرة الرائدة في إفريقيا لمكافحة آثار تغير المناخ والتصحر لدى بلدان إفريقيا. وقد بادرت حكومات إفريقيا بإقرار هذه المبادرة بهدف معالجة الأضرار البيئية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تدهور الأراضي والتصحر على امتداد بلدان إقليم الساحل والصحراء الأفريقي. واليوم تدعم هذه المبادرة المجتمعات المحلية في الإدارة المستدامة والاستخدام السليم للغابات والمراعي وغيرها من الموارد الطبيعية لا سيما في مناطق الأراضي القاحلة، والعمل على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف له وأيضاً للنهوض بالأمن الغذائي وسبل معيشة السكان في بلدان الساحل والصحراء ويمكن مشاهدة النتائج الميدانية للمبادرة بوضوح، ففي السنغال تم غرس 11 مليون شجرة ساهمت في ترميم 27000 هكتار من أشد الأراضي تدهوراً في كل من مالي، وموريتانيا، وبوركينا فاسو والنيجر نجحت جهود تثبيت الكثبان الرملية على نحو لافت للأنظار. على نحو 80% من مساحة الدولة، والتزايد المطرد في الأنشطة الصناعية المرتبطة بالنفط، وما تفرزه من مخلفات تؤذي البيئة، وارتفاع معدل النمو السكاني الذي وصل معدله حالياً إلى (5.6%)، والذي يعتبر من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، والمناخ الصحراوي الحار حيث تصل درجات الحرارة في فصول الصيف إلى 47 درجة مئوية. ورغم المصاعب الكثيرة فقد لاقت تجربة الإمارات في مجال مقاومة التصحر وتخصير

احتفلت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب كل دول العالم باليوم العالمي لمكافحة التصحر تحت شعار لكل شيء بثمن.. لنستثمر في التربة السليمة " معلنة في هذا اليوم عن تعاضدها وتعاونها لمكافحة ظاهرة التصحر التي تدمر الغطاء النباتي والتربة ونقص الإنتاج الزراعي. لقد جاء شعار هذا العام للتأكيد والتذكير بأهمية التربة الخصبة كمورد طبيعي غير متجدد حيث يتم كل سنة فقدان 75 بليون طن من التربة على مستوى العالم بسبب الجفاف والانجراف والتلحاح والتصحر بصفة عامة وهو ما يؤثر تأثيراً مباشراً على مليار ونصف مليار شخص في العالم. وتتمثل أهمية التربة في تأمين الغذاء والتنوع الحيوي والماء والطاقة وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ لذلك فإن جميع الدول ومنها الإمارات مطالبة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتجنب وقوع خسائر متزايدة في التربة.

تاريخ اليوم العالمي للتصحر

ويرجع أول مجهود دولي لمكافحة ظاهرة التصحر إلى نهاية موجة الجفاف والجوع الهائلة التي اجتاحت منطقة الساحل في أفريقيا ما بين 1974 - 1968 والتي مات خلالها ما يزيد على 200 ألف شخص ونفقت ملايين الحيوانات. وقد تصدت الأمم المتحدة لمشكلة التصحر على النطاق الدولي لأول مرة في مؤتمر الأمم بشأن التصحر الذي عقد في نيروبي عام 1977، والذي حاول مساعدة البلدان المتأثرة بوضع خطط لمواجهة المشكلة وبعد محاولات عدة لم يكتب لها النجاح، أصرت الدول النامية وفي مقدمتها البلدان الأفريقية أثناء الأعمال التحضيرية لقمة الأرض لعام 1992، على وجوب إيلاء اهتمام سليم للتصحر، وفي 17 يونيو عام 1994 تم اعتماد "لتصحر الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا".

مفهوم التصحر

لا يعني التصحر غزو الكثبان الرملية للأراضي فحسب وإنما يعني التدهور المستمر للنظم الإيكولوجية للأراضي الجافة نتيجة للأنشطة البشرية والمناخية كما يعتبر واحداً من أخطر التحديات المناخية في عصرنا هذا نظراً لتأثيره الشديد على رفاة الإنسان وعلى البيئة. وتعتبر النظم الإيكولوجية والتي تشمل الصحاري والأراضي شبه القاحلة والجبال والأراضي الرطبة والجزر الصغيرة وبعض نظمها إيكولوجية هامة تتميز بملامح وموارد فريدة.

أسباب التصحر ظاهرة التصحر

تحدث ظاهرة التصحر نتيجة لعدة عوامل يمكن تصنيفها إلى عوامل بشرية وأهمها الإفراط في استغلال الأرض الذي يتهك التربة ويستنفدها والرعي الجائر الذي يزيل الغطاء النباتي الذي يحمي التربة من التعرية والانجراف والإفراط في قطع الأشجار وإزالة الغابات وسوء إدارة الموارد المائية والتوسع العمراني والفقير وتزايد الهجرة وزيادة السكان وعوامل طبيعية كتغير المناخ والجفاف والرياح. وعلى الرغم من وجود العوامل الطبيعية التي تزيد من تفاقم ظاهرة التصحر إلا أن الأنشطة البشرية تبقى هي اللاعب الأساسي بتدهور الأراضي وتفاقم مشكلة التصحر وتأثيراتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية.



الزراعة بدون تربة تقنية بديلة للتربة الطبيعية

انتشر مؤخراً الحديث عن الزراعة بدون تربة ، وأصبح الكثيرين يحاولون أن يفهموا سر هذه الزراعة، خصوصاً وأنه في هذا القرن أصبح من النادر ان نجد مساحات من الاراضي لنزرعها. بدأت الزراعة بدون تربة كزراعة مائية Hydroponics في حدائق بابل المعلقة وفي الحدائق العائمة في المكسيك، والصين، وقد وصفت في الكتابات المصرية القديمة التي تعود إلى مئات من السنين قبل الميلاد. وفي الماضي في عام 1930م، قام العلماء بتجريب زراعة النباتات بدون تربة مستخدمين العناصر الغذائية الذائبة في الماء. لقد وجدوا أن التربة غير ضرورية لإلتئيب جذور النباتات، وانتشر هذا النظام في بلاد غرب أوروبا ويستخدم الآن على نطاق واسع في هولندا للإنتاج التجاري للغذاء وتليها كندا في هذا المضمار. وقد أمكن استخدام هذا النظام داخل الغواصات لإنتاج الخضروات للطاقم. وكذلك استخدمته وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) في تجاربها الفضائية.

ماهي الزراعة بدون تربة .. ؟

الزراعة بدون تربة هي تقنية لنمو النباتات في المحاليل المغذية التي تمد النبات بكل ما يحتاجه من العناصر المغذية الضرورية للنمو المثالي مع أو بدون استخدام أي من الوسائط الخاملة (بدائل التربة) مثل الحصى والفيرميكيوليت والصوف الصخري والبيت موس ونشارة الخشب... الخ ، لتوفير التدعيم اللازم للنبات.

متطلبات الزراعة بدون تربة



1. المحلول المغذي أو أي مزيج من الأسمدة المستخدمة يجب أن يحتوي على العناصر المغذية الكبرى والصغرى الضرورية لنمو النبات وهي: (النتروجين والفوسفور والبوتاسيوم والكبريت والكالسيوم والماغنسيوم والحديد والمنجنيز والزنك والبورون والنحاس والمولبيدينيوم والكلور)
2. التحكم في المحلول المغذي بحيث يكون في المدى المناسب لمستوى PH (مقياس الحموضة والقلوية وهو مقسم من 1 - 14 ويكون المحلول حامضياً إذا كان أقل من 7 ويكون قلوياً إذا كان أكثر من 7 ويكون متعادلاً إذا كان 7 ويعرف PH بأنه لوغاريتم الأس السالب لتركيز أيون الهيدروجين في المحلول) ، ولكل نبات مستوى مناسب من PH يعطي النبات عنده أفضل إنتاج.
3. المحافظة على درجة الحرارة المناسبة للمحلول المغذي وتزويده بالاكسجين (الموجود في الهواء الجوي).

زراعة بدون تربة.. نمط زراعي جديد في دولة الإمارات

ليس بالغريب على دولة الامارات الاهتمام بالبيئة والبحث المستمر عن التقنيات والوسائل الجديدة التي تعزز من كفاءة أساليب الزراعة المتبعة في الدولة. فقد تبنت دولة الامارات نمط الزراعة بدون تربة كنمط زراعي جديد وذلك لمواجهة محدودية الموارد الطبيعية المتزايدة من ضعف التربة وشح المياه، وبسبب الكفاءة العالية في استخدام المياه للري والإنتاج العالي. ونقل هذه التقنية إلى المزارعين في الدولة وتشجيعهم على تبنيها منذ عام 2009، ويأتي ذلك من خلال تقديم الدعم المادي لإنشاء الأنظمة للزراعة المائية ومستلزمات الإنتاج بنصف السعر. وتشمل هذه المواد الأسمدة، والمبيدات، والبذور، والصالات المحمية والمغطاة بالشبك، مما زاد من اهتمام المزارعين بهذه التقنية والذي نتج منها في السنوات الأخيرة زيادة المساحات، وعدد البيوت المزروعة بدون تربة. وقد بلغ إجمالي عدد المزارع المائية في الدولة 70 مزرعة مائية في نهاية عام 2012. وقد تنوعت منتجات الزراعة المائية لتلك المزارع، من بينها الخيار، والطماطم، والفلفل الاخضر والملون، والشمام، والفاصوليا، والخس بأنواعه وغيرها.

مميزات الزراعة بدون تربة

1. التحكم الدقيقة في تغذية النباتات مقارنة بالزراعة العادية مما يساهم في زيادة كفاءة استخدام العناصر الغذائية والإنتاج.
2. خفض الاحتياجات للمعالجة، وذلك نتيجة لعدم الحاجة إلى عمليات تحضير التربة العادية مثل الحرث والتسوية وغيرها، وكذلك استخدام التحكم الآلي في عمليات الري والتسميد.
3. سهولة عملية الري، بحيث لا تتعرض النباتات لأي أجهاد مائي نظراً لوصول المياه إلى جميع أجزاء بيئات الزراعة بصورة متماثلة.
4. سهولة تعقيم بيئات الزراعة وإعادة استخدامها مقارنة بمتطلبات تعقيم التربة.
5. زيادة الإنتاجية للنباتات وذلك بسبب تحسين عملية التغذية والتحكم الدقيق بها وكذلك عملية الري وتهوية الجذور، 15 ضعف في الظروف المثالية.
6. مميزات تحت الظروف الخاصة، وذلك عندما تكون التربة غير صالحة للزراعة، حيث تحدد أنظمة الزراعة بدون تربة التربة الطبيعية ولا تصبح عائقاً أمام الإنتاج الزراعي وخصوصاً في المناطق القريبة من التجمعات السكانية.
7. توفير الكبير لمياه الري المستخدمة نتيجة لإعادة استخدام المحلول المغذي أو للتحكم في بيئة الزراعة وتعتبر هذه إحدى المميزات النسبية لهذه الأنظمة في المناطق التي تقل بها كميات المياه اللازمة للزراعة. حيث لا تقدر إلا عن طريق النتج مما يوفر 20 - 50 % من المياه المستخدمة في حالة الزراعة في التربة .
8. كفاءة عالية في استخدام الأسمدة حيث لا يوجد فقد ولا تثبيت.
9. تجانس المحلول المغذي وسهولة ضبط تركيز العناصر فيه .
10. وسيلة من وسائل التكثيف الزراعي .

شجرة السمر



تسمى علميا باسم " أكاشيا تورنيليس".

يمكن رؤية هذه الشجرة على المنحدرات الجبلية وفي المناطق الحسوية الصغيرة. كما يمكن تمييزها بسهولة عن الأشجار الأخرى بالنظر إلى قمتها المنبسطة وجذوعها العديدة. يصل ارتفاعها من 3 إلى 5 أمتار. تعتبر شجرة السمر شجرة مفيدة من نواحي عدة فهي تزود بالظل في الأيام الحارة، ترعى الحيوانات الصحراوية على أوراقها وسيقانها. و يستخدم خشبها في صنع الأثاث والأعمدة لعمل الأسياج والأقفاس والحظائر. كما يمكن أن يؤكل الصمغ الذي يخرج من شجرتها. شجرة السمر شجرة ذات أهمية طبية، تساعد في معالجة الديدان والتهاب الجلد والتورم. وتعتبر إحدى أفضل أنواع الأشجار لاسترداد الكثبان الرملية.

القاموس البيئي

تآكل التربة :

1. يتمثل في إزالة مادة التربة بسبب المياه أو الرياح. وهي ظاهرة طبيعية ولكن يمكن أن تزداد من خلال الأنشطة البشرية.

(مصدر التعريف: EEA - قاموس المصطلحات البيئية متعددة اللغات).

2. انفصال أو تحرك مادة التربة السطحية من الجزء العلوي للامحها، بفعل الرياح أو المياه الجارية، وخصوصا للتغيرات الناجمة عن النشاط البشري مثل الزراعة غير الملائمة أو المدارة بنظم سيئة.

(المصدر: BJGEO)

الزراعة الحافظة:

طريقة للحث على مستوى منخفض في واحدة من الممارسات الرامية للمحافظة على المياه والحد من فقدان التربة أو المياه بالنظر إلى طريقة الحراثة التقليدية. وهذه الأنشطة غالبا ما تأخذ شكل الحث غير المعكوس والذي يحتفظ بالكميات الناتجة من بقايا النبات على سطح التربة.

(المصدر: وكالة حماية البيئة - قاموس البيئة)

تشريعات بيئية

من القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتميئتها

من باب : حماية التربة

مادة (42)

على السلطات المختصة أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل والمعايير البيئية التي تحددها الهيئة بالتنسيق مع السلطات المختصة والجهات المعنية وذلك عند إعداد وتنفيذ خطط استخدامات الأراضي التي يتحدد في ظلها المناطق المخصصة للبناء والمناطق الزراعية والصناعية والمناطق المحمية وغيرها.

مادة (43)

يحظر القيام بأي نشاط يساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الإضرار بالتربة أو التأثير على خواصها الطبيعية أو تلويثها على نحو يؤثر في قدرتها الإنتاجية وذلك وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية.

مادة (44)

تقوم السلطات المختصة بالتعاون والتنسيق مع الهيئة والجهات المعنية بالعمل على تنمية وتطوير موارد البيئة الصحراوية والاهتمام بالتنوع البيولوجي وزيادة الرقعة الخضراء باستخدام الأساليب والتقنيات الحديثة والإفادة من التكنولوجيا المتقدمة التي تحمي المناطق الزراعية وتميئتها. ويحظر مباشرة أي نشاط من شأنه أن يضر بكمية أو نوعية الغطاء النباتي في أية منطقة مما يؤدي إلى التصحر أو تشوه البيئة الطبيعية، ويحظر قطع أو اقتلاع أو إضرار أية شجرة أو شجيرة أو أعشاب إلا بتصريح من السلطة المختصة بالتنسيق مع الهيئة.